



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات

جامعة بنها

إدارة المشتريات

كراسة الشروط والمواصفات للمناقصة العامة

رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧/٢٠١٨

لتوريد/ ماكينات دك ومضخة مياه لكلية التربية

جلسة يوم (الاثنين) الموافق ٢٩ / ١ / ٢٠١٨

الساعة الثانية عشرة ظهراً

الثمن (٣٠٠) جنيه

العنوان : محافظة القليوبية – بنها – الطريق السريع

: ٠١٣/٣٢٣١٠١١ - ٠١٣/٣٢٣١٠١٢ - فاكس ٠١٣/٣٢٣١٨٨٠

ت.ف / إدارة المشتريات ٠١٣٣٢٢٧٦٠٨



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات

اسم مقدم

العطاء:

اسم الممثل القانوني للشركة المكلف بالتوقيع على العقد

وظيفته

العنوان بالكامل:

الملف الضريبي:

المأمورية التابع لها:

مأمورية الضرائب على المبيعات:

رقم السجل التجاري:

التاريخ:

رقم التليفون:

رقم الفاكس:

رقم الكود:

توقيع صاحب العطاء



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات

البيان المالي للعرض

القيمة الإجمالية للعرض.....

فقط وقدرة..... جنيها مصريا لا غير”

التأمين الابتدائي المرفق نقدي : (ج)

تم إيداعه بخزينة الجامعة.....

رقم القسيمة..... التاريخ / ٢٠١٨

أو

٣- خطاب ضمان ابتدائي

رقم خطاب الضمان	مدة الضمان	من	إلى	اسم البنك الصادر	فرع	مبلغ الضمان

أو

جنية

شيك مقبول الدفع بمبلغ



**الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات**

نتشرف جامعة بنها بدعوة الشركات المتخصصة في توريد/ ماكينات دعك ومضخة مياه بكلية التربية وفقا للشروط والمواصفات المدونة بهذه الكراسة وتقدم العروض باسم السيد / الأمين العام لجامعة بنها في موعد غايته يوم الموافق / / ٢٠١٨ الساعة ١٢ ظهراً.

بيانات مقدم العطاء.....

إقرار مقدم العطاء.....

الشروط العامة.....

البيان المالي للعطاء.....

القواعد المالية.....

ملاحظات عامة.....

الشروط العامة للمناقصة العامة رقم (١٤) لتوريد ماكينات دعك ومضخة مياه لكلية التربية



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات

جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٩ / ١ / ٢٠١٨ م

البند الأول :- تقدم عطاءات المناقصة داخل مظروفين مغلقتين ويجب أن يثبت على كل من المظروفين العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج ، ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ويوضع عليه اسم وعنوان الجامعة أو الوحدة المختصة وأن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي لجلسة / / ويكون تقديم العطاءات إما بإرسالها بالبريد الموصى عليه خالصة الأجر أو وضعها داخل الصندوق المخصص لوضع العطاءات بالجامعة المحفوظات بها بموجب إيصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته " .

البند الثاني :-

يحتوى المظروف الفني على :-

- ١- التأمين المؤقت المطلوب/ مدة التوريد . وكل ما أشارت إليه المادة ٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٨٩ لسنة ٩٨ .
- ٢- جميع البيانات الفنية عن العرض المقدم
- ٣- طريقة التنفيذ ، البرنامج الزمني للتنفيذ ومدته .
- ٤- الكتلوجات والبيانات الخاصة بمصادر ونوع المواد والمهمات والمعدات والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ
- ٥- بيان مصادر ونوع المواد والمهمات والمعدات التي تستخدم في التنفيذ
- ٦- عقد تأسيس المنشأة على أن يتفق نشاطها مع الأعمال موضوع العطاء وقانونها النظامي

تابع

- ٧- البطاقة الضريبية سارية المفعول مثبت بها آخر إقرار ضريبي .
- ٨- عقد المشاركة في حالة الشركات .
- ٩- شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ١٠- السجل التجاري ساري المفعول .
- ١١- صورة من سابقة الأعمال والمركز المالي للمنشأة مدعما بالمستندات
- ١٢ - تقديم ما يفيد القيد في السجلات الواجب القيد فيها قانونا
- ١٣- إقرار بأن مدة صلاحية العطاء لا تقل عن أربعة شهور من تاريخ فتح المظروف الفني
- ١٤- بيانات أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند إليها الإشراف على تنفيذ العملية .

ويحتوى العطاء المالي على :-



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن

إدارة المشتريات

كراسة الشروط والمواصفات موقعاً على جميع البيانات المطلوبة ومنها قوائم الأسعار وطريقة السداد وقيمة الصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في القيمة المالية للعرض وفقاً لما تقضى به شروط الطرح وغيرها من العناصر التي تؤثر في هذه القيمة .

كما يجب على مقدم العطاء مراعاة ما يلي في إعدادة لقائمة الأسعار (جدول الفئات) التي يتم وضعها داخل المظروف المالي .

قوائم الأسعار للأصناف المتقدم لها مقدم العطاء مدونة بالحبر الجاف بالأرقام والحروف باللغة العربية لكل صنف وفقاً لما هو مدون بجدول الكميات ، وأن يكون السعر قطعياً وأن تكون سارية طوال مدة التعاقد بغض النظر عن تقلبات السوق ، وأن يكون السعر واقعي ، وأن يوضع سعر واحد للصنف مع بيان إجمالي قيمة العطاء دون قشط أو محو ، وكل تصحيح يجب إعادة كتابته بالأرقام والحروف والتوقيع عليه من مقدم العطاء ، ولا يلتفت بتاتا إلى العطاء الذي يتضمن نص فيه خصم أي نسبة عن أقل عطاء مقدم في هذه المناقصة .

تابع

- لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنود كراسة الشروط والمواصفات أو إجراء أي تعديل فيها مهما كان نوعه وإذا رغب في إبداء أيه ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني ولا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحدوث خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية ولا يجوز نزع أي ورقة من هذا العطاء .

- لا يجوز الكشط أو المحو في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقما وحروفا وتوقيع من مقدم العطاء

- إذا سكت مقدم العطاء عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوبة بقائمة الأسعار تطبق بشأنه أحكام قانون ٨٩ لسنة ٩٨ للمناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية

- يبن في قائمة الأسعار ما إذا كان الصنف مصنوعاً في مصر أو في الخارج ويترتب على عدم صحة هذه البيانات كلها أو بعضها رفض الصنف علاوة على شطب اسم مقدم العطاء من سجل الموردين .

- الفئات التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أيما كان نوعها التي يتكبدتها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ جميع الأعمال وتسليمها للجهة الإدارية والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط الطرح وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات لصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريفية الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى "



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات

تابع

البند الثالث :

أخبر ميعاد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٩ / ١ / ٢٠١٨م وفي حالة ورود أي عطاء أو تعديله بعد الميعاد المحدد لفتح المظاريف الفنية يجب تقديمه فور وصوله إلى رئيس اللجنة لفتحة والتأشير عليه بساعة و تاريخ وروده ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة ، دون فتحه على أن يتم رد هذه العطاءات المتأخرة إلى أصحابها فور تقرير لجنة البت باستبعادها

البند الرابع :-

يقدم مع العطاء تأمين مؤقت قدره (٣٠٠٠ ج) جنيهاً أما نقد أو بشيك مقبول الدفع أو خطاب ضمان غير مشروط و ساري لمدة أربع شهور من تاريخ فض المظاريف الفنية صادر من أحد المصارف المعتمدة يزداد إلى ٥% عند الرسو وذلك خلال ١٠ أيام من تاريخ اليوم التالي لاستلام أمر التوريد ويجوز مد أجل خطاب الضمان أكثر من ذلك إذا استلزم الأمر لتكملة إجراءات المناقصة .
في الحالة الأخيرة يجب أن تكون خطابات الضمان مؤشراً عليها من المصرف أو الفرع الصادر منه بأنه لم يجاوز الحد الأقصى المحدد لمجموع خطابات الضمان المرخص للمصرف بإصدارها وأنه لن يلتفت إلى أي خطاب ضمان ليس عليه هذا الإقرار ثم يرد التأمين النهائي بعد انتهاء فترة الضمان (طبقاً للقانون ٨٩ لسنة ١٩٨٠م)

تابع

البند الخامس :-

تكون مدة سريان العطاء ثلاثة شهور من تاريخ فتح المظاريف الفنية .

البند السادس :-

يتم تقديم عينات أو كتالوجات للبنود المطلوبة تكون أساس للقبول والرفض الفني ويتم الاستلام عليها عند الرسو

البند السابع لا يعتد بالعطاء:

- أ)المبنى على خفض نسبة مئوية من أقل عطاء مقدم في المناقصة .
- ب)بحصول خطأ في عطائه بعد الموعد المحدد لفض المظاريف .

البند الثامن :-



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن

إدارة المشتريات

إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً للجامعة دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول الضرر وذلك نزولاً على حكم المادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ٩٨

البند التاسع :- تلغى المناقصة قبل البت فيها بقرار مسبب من رئيس الجامعة إذا

استغنى عنها نهائياً أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ويجوز إلغاء المناقصة في الحالات الآتية :-

١- إذا لم يقدم سوى عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء وحيد

٢- إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات

٣- إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد على القيمة التقديرية

تابع

ويكون الإلغاء في هذه الحالات بقرار مسبب من رئاسة الجامعة بناءً على توصيته لجنة البت ويجوز بقرار من رئاسة الجامعة بناءً على توصية لجنة البت قبول العطاء الوحيد إذا توافر الشروط الآتية :-

١- أن تكون حاجة العمل لا يسمح بإعادة الطرح أولاً تكون ثمرة فائدة ترجى من إعادة الطرح .

٢- أن يكون العطاء الوحيد مطابقاً للشروط ومناسباً من حيث السعر وذلك إعمالاً لنص المادة (١٥) من القانون والمادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية له.

البند العاشر :-

إذا تأخر المورد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة من لجنة الفحص - فيجوز للجامعة إذا اقتضت المصلحة العامة إعطاؤه مهلة إضافية للتوريد على توقع أن عليه غرامة تأخير بواقع ١% عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون قد تأخر في توريدها وبحد أقصى ٣% من قيمة الأصناف المذكورة دون أن يخل ذلك بتوقيع كافة الجزاءات والتعويضات الأخرى المنصوص عليها بالقانون ٨٩ لسنة ٩٨ للمناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية

البند الحادي عشر:-

على مقدم العطاء أن يبين في عطاءه العنوان الذي يكون محلاً مختار له والذي يمكن مخابرته فيه ، وفي حالة تغييره عليه أخطار الجامعة بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تغييره - على أن تكون جميع المراسلات باللغة العربية



الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات

البند الثاني عشر:- مدة التوريد خلال شهر من استلام أمر التوريد والتوريد مخازن كلية التربية .

تابع

البند الثالث عشر:- يمكن تجزئة العطاء بين الشركات المتقدمة

البند الرابع عشر:- يحق للجامعة تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص في حدود (٢٥ %) بالنسبة لكل بند بذات الشروط العامة والأسعار دون أن يكون للمتعاقد الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجوز في حالات الضرورة الطارئة وبموافقة المتعاقد تجاوز النسبة وذلك بموجب المادة (٧٨) من اللائحة التنفيذية لقانون ٨٩ لسنة ٩٨

البند الخامس عشر:- إذا تأخر المورد عن توريد أصناف تعاقد على توريدها إلى بعد السنة المالية فإنه سيتم إخطاره بإلغاء العقد عن الكمية الباقية ما لم تقرر الجامعة حاجتها لهذه الأصناف في السنة المالية الجديدة وبشروط سماح الاعتمادات المالية المختصة وذلك بموجب المادة (٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون ٨٩ لسنة ٩٨

البند السادس عشر:- يلتزم المورد على حسابه بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور مندوبه في الموعد المحدد وفي حالة تخلفه فيكون لمدير المخازن أو لجنة الفحص الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة على حساب المورد لتسلم الأصناف وتسليمها إلى المخازن وتصحيح الفاتورة إذا اقتضى الأمر دون أن للمورد حق الاعتراض وذلك بموجب المادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون ٨٩ لسنة ٩٨

البند السابع عشر :- لا يجوز للمورد أن يتنازل من الباطن للغير عن الأعمال محل التعاقد سواء كلياً أو جزئياً " .



**الإدارة العامة للمشتريات والمخازن
إدارة المشتريات**

البند الثامن عشر: -على الشركات المتنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانه www.etenders.gov.eg وتلتزم الجهة الطارحة بمراجعة بيانات الشركة على الموقع الإلكتروني للبوابة وفي حالة صحتها يتم اعتمادها بما يمكنها من الإطلاع على نتائج البت الفني والمالي لها. وذلك تطبيقا للكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن تسجيل بيانات الشركات المتنافسة على موقع بوابة المشتريات الحكومية.

البند التاسع عشر: يعتبر تطبيق أحكام القانون ٨٩ لسنة ٩٨ للمناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية مكملًا ومتما لهذا الشروط فيما لم يرد بشأنه نص خاص بالكراسة.